

سوريا

بعد أشهر على «إعلان هامبورغ» الأميركي - الروسي حول اتفاق «تخفيف التصعيد» في الجنوب السوري، عاد رئيسا البلديتين ليضما، في بيان مشترك، جملة من التفاهات حول مسار «التسوية السياسية». أعادت تعريف محادثات جنيف كطريق وحيد للحل، ومن دون إحكام أي تفاصيل عن عملية انتقال سياسي مسبقة، اكتفى البيان بالتأكيد على القرار الأهمي 2254 كمرجعية رئيسية تقود إلى تعديل دستوري وانتخابات

ترامب.. بوتيت: التزام «جنيف».. نحو تعديل دستوري



انسحب الجيش إلى اطراف مدينة البوكمال الجنوبية والشرقية (أ ف ب)

حملة اليومان الماضيان تطورات لافتة في المشهد السوري، على الجانبين الميداني والسياسي، ما بين معارك مدينة البوكمال الحدودية والبيان المشترك الذي خرج عن الرئيسين الأميركي والروسي من فيينا؛ بشأن رؤية البلدين «المتفق عليها» لحل النزاع، الذي تضمن نقاطاً مهمة حول مسار «التسوية السورية»، تعكس تغيرات لافتة في مقاربة واشنطن لطبيعة الحل السياسي.

فقد تمكن «داعش» من العودة إلى داخل مدينة البوكمال، عبر هجوم واسع شنه ضد الجيش السوري وحلفائه هناك، وشهدت أحياء المدينة الجنوبية اشتباكات عنيفة

ترى إسرائيل أن «اتفاق الجنوب» القائم لا يلبي مصالحها

بعد دخول «داعش» إلى أحيائها الشمالية، إثر انسحاب وحدات الجيش وحلفائه تحت ضغط هجمات التنظيم، الذي استخدم خلالها عدداً كبيراً من المفخخات والانتحاريين. التراجع الأخير للجيش أفضى إلى تمركزه على أطراف المدينة الجنوبية والشرقية، وسط استمرار الاشتباكات في المناطق المحاذية لها من الجنوب الغربي. وكثف سلاح الجو غاراته الجوية على مواقع التنظيم داخل البوكمال، وفي ريفها الغربي الملاصق لنهر الفرات، بالتوازي مع تحرك مقابل للجيش على جبهة

المبارين باتجاه الجنوب الشرقي، على أطراف البادية المحاذية لقرى وادي الفرات من الجنوب. وتمكن من التقدم لمسافة تزيد على 10 كيلومترات، على هذا المحور. ويهدف هذا التحرك المدعوم بقوة

كذلك أكد الطرفان الالتزام بـ«سيادة ووحدانية واستقلال سوريا، ولاطائفيتها». ودعوا كل الأطراف السورية إلى المشاركة في عملية جنيف ودعم الجهود لإنجاحها. وطالب البيان بـ«التطبيق والالتزام الكامل بالقرار الأممي، بما في ذلك التعديل الدستوري والانتخابات

المفتوحة بين الخبراء العسكريين، لضمان سلامة القوات الروسية والأميركية ومنع تصادم القوات الشريكة التي تقاوم ضد (داعش)، وإكمال تلك الجهود حتى هزيمة التنظيم بالكامل». وذكر أن بوتيت

دستور جديد للبلاد، لكونه اكتفى بالحديث عن تعديل للدستور الحالي. وعلى الجانب الميداني، أوضح البيان تفاهات الطرفين حول «تعزيز قنوات التواصل العسكرية

والعادلة تحت إشراف الأمم المتحدة ووفق أعلى معايير الشفافية الدولية، مع مشاركة جميع السوريين المؤهلين لذلك، بمن فيهم من في المهجر (اللاجئون)». ويبدو هذا البند بعيداً عن طرح إقرار

يمكن ملاحظة استخفاف الشارع به لمعرفة نتيجته سلفاً. لكن تاريخ علي ولا سيما دوره في قضية تيران وصنافير تستبعد عنه «التهمة» التي وُجّهت للسياسي الناصري حمدين صباحي الذي

اتهمت صحيفة «الجمهورية» علي بـ«السعي للحصول على تمويل من الإخوان»

مهاجمة الأمن المصري المطبوعة التي تطبع الأوراق الخاصة بالمؤتمر، وصولاً إلى القضية المثارة ضده والتي سيفصل حكم الاستئناف بإمكانية ترشحه، أمورٌ تؤكد أن وصول الرجل إلى الترشح الفعلي سيكون صعباً للغاية.

وتثار في هذا السياق أسئلة، عن احتمال التضييق عليه وعلى مناصريه في الفترة التي ستسبق الاستحقاق. وقد بدأت بعض الصحف بمحاربة علي، إذ هاجم رئيس تحرير صحيفة «الجمهورية» الحكومية، في مقال، علي، متهماً إياه بـ«السعي للحصول على تمويل من الإخوان والاتحاد الأوروبي»، وقد رد خالد علي على ما جاء في المقال بوصفه بـ«الإغتيال المعنوي» له بالترامب مع إعلان الترشح للرئاسة. ولا يُعتقد أن هذا المقال سيكون هو الوحيد أو الأخير الذي يطال علي، إذ من المتوقع أن يزداد الهجوم عليه مع الاقتراب من موعد الانتخابات.

لكن خالد علي يترشح مدفوعاً بما حققه في قضية تيران وصنافير والحصول على حكم من المحكمة الإدارية العليا يقبض السيادة المصرية عليهما، وقد يجد بناءً على

هذه القضية تأييداً من قطاع ليس قليلاً من الشعب، فضلاً عن اليسار الذي يمثله علي حالياً، وقد تشهد الفترة المقبلة تأييد شخصيات محسوبة على هذا التيار.

وهناك وجهة نظر ترى أن ترشح خالد علي للرئاسة يفيد نظام السيسي أكثر من عدم ترشحه، فقد ألقى المحامي الأريبعيني حجراً في مياه الانتخابات الراكدة، والتي حتى الأسبوع الماضي لم يكن يتحدث عنها أحد، مع العلم بأنها ستعقد في أيار/ مايو المقبل. سبق على الشخصيات القليلة التي تم توقع ترشحه إلى الانتخابات، مضيافاً جدياً على الاستحقاق الذي

مصر

خالد علي يرضي «جديّة» علي «رئاسية 2018»

لقى إعلان خالد علي الترشح إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة، حجراً في المياه الراكدة لاستحقاقه لم يكن يؤخذ على محمل الجد. بسبب نتيجته المضمونة سلفاً بفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي. وبين الانتقادات و«تهمة» إسداء خدمة للسلطات، يقم الترشح الذي لا يزال يتطلب إجراءات قانونية معينة حتى يتم قبوله

القاهرة - احمد فوزي

لبرء عليها الواحدة تلو الأخرى. خالد علي الذي خاض الانتخابات الرئاسية عام 2012 بعد تأييد ترشحه من قبل 32 نائباً برلمانياً من مجلسي الشعب والشورى في حينه، وحصوله على 134 ألف صوت في الجولة الأولى من الانتخابات، لن تكون طريقه مفروشة بالورود هذه المرة. وما حدث قبل مؤتمر إعلان ترشحه الأسبوع الماضي من مقر حزب «الدستور» في منطقة الدقي بالقرب من وسط القاهرة، من

يبدو أن الانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة لن تكون خاملة إلى الحد الذي كان يتخيله المصريون بضمان الرئيس عبد الفتاح السيسي فوزاً ساحقاً يجعله يحكم البلاد لأربع سنوات إضافية. بدأت «الإثارة» مع إعلان الناشط الحقوقي خالد علي ترشحه قبل أسبوع، عبر خطاب طويل شمل كلمات سابقة مشهورة للسيسي،

يمكن ملاحظة استخفاف الشارع بالانتخابي لمعرفة نتيجته سلفاً (أ ف ب)

